



تجربة هيئة مكافحة الفساد

في مجال الوقاية من الفساد في الأردن

تهدف الوقاية إلى منع الفساد قبل وقوعه والحد من تكاليفه المالية والإدارية حيث تسعى إلى توفير الظروف المناسبة لعمل المؤسسات والموظفين من خلال وضع التشريعات اللازمة وتسهيل إجراءات العمل وتبسيطها وتقليل فرص ممارسة الفساد ومنع استخدام المال العام أو القرارات الإدارية لتحقيق مصالح شخصية.

كما تركز الوقاية على تعزيز قيم ومبادئ النزاهة والعدالة والحاكمية الرشيدة لدى المواطنين وتوعيتهم بآثار الفساد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك في سبيل الحد من ممارسات الفساد، إضافة للتعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية بالوقاية ومكافحة الفساد ، وفيما يلي أبرز ملامح تجربة هيئة مكافحة الفساد في الأردن :

- 1- إعداد دراسة عن مدى موامة التشريعات الأردنية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة .
- 2- مشاركة الشركاء الرئيسيين في جهود مكافحة الفساد، وتطوير هذه العلاقة مع هؤلاء الشركاء بصورة مؤسسية وضمن أهداف محددة تعمل الهيئة على تطوير إستراتيجية للاتصال في سبيل وضع خطط واليات عمل تهدف إلى تشجيع التعاون بين هذه الجهات وزيادة تبادل المعلومات والوثائق.



3. التعاون والتنسيق مع المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد في مجال تدفق المعلومات وتبادل الخبرات، وقد تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع العديد من هذه المؤسسات.
4. التنسيق و التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني من رجال أعمال ومؤسسات إعلامية .
5. مراجعة إجراءات العمل في المؤسسات العامة في سبيل تسهيل هذه الإجراءات وتبسيطها على المواطنين، فكلما كانت الإجراءات سهلة وسريعة كلما قل احتمالات الفساد.
6. توعية المواطنين بمخاطر الفساد على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات ورش العمل والتي شملت الباحثين وموظفي القطاع العام وطلاب الجامعات والمدارس ورجال الدين والأئمة والوعاظ.
7. تعزيز مفاهيم ومبادئ النزاهة في المجتمع من خلال إدخال ثقافة النزاهة ونبذ الفساد في مناهج المدارس والجامعات الأردنية. وذلك بتعديل مناهج التربية الوطنية بهدف ترسيخ هذه المبادئ لدى الطلبة في المدارس والجامعات.
8. العمل على تطوير مؤشرات للنزاهة والحاكمة الرشيدة والشفافية والرقابة الداخلية .
9. إعداد مسح لواقع بيئة الأعمال في الأردن للتعرف على العقبات التي تواجه رجال الأعمال، وتحديد أشكال الفساد ومواطنه، والمجالات التي يظهر فيها، والتعرف على الدوائر والمؤسسات العامة الأكثر عرضة للفساد.